Local Media Report

01 April, 2019

My Brands

Publication	Al Ittihad
Page	6
Date	01/04/2019
Value ($)	2170.9

إعادة ترشح الإمارات لـ«المنظمة البحرية الدولية»

إطلاق «المركز الوطني للمعلومات الملاحية» قبل نهاية العام

محمد الأمين (أبوظبي)

أعلن معالي الدكتور عبد الله بلحيف النعيمي، وزير تطوير البنية التحتية، رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية، إطلاق مشروع المركز الوطني للمعلومات الملاحية والبحرية، قبل نهاية العام الحالي، وإدخال تعديلات على القانون البحري تخدم جلب الاستثمار، وذلك في إطار اعتماد مجموعة التوجهات والمؤشرات الرئيسة لقياس التطور البحري في الإمارات العربية المتحدة، وتطوير الرقابة على شركات النقل البحري والملاحة لزيادة الكفاءة والجودة في المعلومات البحرية.

وكشف، خلال إحاطته الإعلامية أمس في فندق دوسط ثاني بأبوظبي، عن إعادة ترشح الإمارات لمجلس المنظمة البحرية الدولية عن الفئة (ب)، مشيداً بالإنجازات التي تحققت خلال الفترة 2018–2019 من عضوية الدولة في مجلس المنظمة، وتعزيز مكانة الدولة على الخريطة البحرية.

وأشار إلى أن الاجتماعات السنوية للحكومة الاتحادية التي عقدت نوفمبر الماضي، أسفرت عن مؤشرين مهمين لقطاع النقل البحري، أولهما إنشاء المركز الوطني الملاحي، إذ تم الاتفاق مع موانئ أبوظبي أن تكون المؤسس والمسؤول عن إعداد المركز تحت مظلة الهيئة؛ وتم تكليف فريق مسؤول عن الموضوع، والتنسيق جار مع جميع الموانئ للمساهمة في إعداد المركز، لافتاً إلى أن موقع المركز لم يتم تحديده إلى الآن.

أما المؤشر الثاني، فيرتبط بإعداد استراتيجية وطنية للنقل البحري، تتضمن العمل مع جميع الجهات الاتحادية بالدولة والمؤثرة والمتأثرة بالقطاع البحري، ليكون لديها مؤشرات خاصة بالقطاع البحري في خططها الاستراتيجية لتحفيز نمو القطاع كوجود قوانين للاستثمار البحري، وتشجيع التأمين البحري في الهيئة الاتحادية للتأمين، واهتمام أكثر بالتعليم البحري والصناعة البحرية، بما يجعل القطاع البحري يتحرك كقطاع اقتصادي متكامل لا يقتصر على دور الهيئة فقط في مجال التشريعات.

ولفت إلى توقيع اتفاقية مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري التابعة لجامعة الدول العربية في مصر لكي تفتح فرعاً لها في إمارة الشارقة، إضافة لأكاديمية أبوظبي البحرية التي تم إنشاؤها بالتعاون بين أستراليا وموانئ أبوظبي، وتقدم حالياً دورات تدريبية، علاوة على كليات التقنية العليا التي تطرح تخصص النقل البحري، وتضم عدداً من الطلاب.

وأكد أن أهمية هذه التوجهات تتركز في خلق فرص استثمارية مجدية لعدد كبير من أصحاب المصلحة في الاستثمار البحري، وبناء خططها ووضع سياساتها في الإدارة والتشغيل، وتعظيم إمكانات والعوائد الاقتصادية لقطاع النقل البحري، بما يرفع من مساهمته في الدخل الوطني مستقبلاً.

وأشار إلى أن الهيئة عملت خلال العام 2018 على جعل الدولة مركزاً إقليمياً لتقديم المساعدة في بناء القدرات البحرية، وتعزيز عمل الإدارات البحرية في الجانب البشري وتدريب المختصين وزيادة عدد الخبراء البحريين في منطقة البحر المتوسط والخليج العربي، من خلال رفع عدد الموانئ الإماراتية الأعضاء المعتمدة في لوائح منظمة الصحة العالمية من 8 في عام 2016 إلى 12 في عام 2017، وزيادة عدد الموانئ المهيأة بأنظمة الموانئ الآمنة بيئياً، وتوفير مرافق الاستقبال لأنواع مخلفات السفن والمياه العادمة كافة من 10 مرافق في عام 2017، إلى 18 مرفقاً عام 2018، موزعة على جميع موانئ الدولة واعتمادها من المنظمة البحرية الدولية.

واستكملت الهيئة وضع مسودة تحديث القانون البحري ليتماشى مع متطلبات التطور في المجال البحري، إنجاز إصدار العديد من القرارات التنظيمية لقطاع النقل البحري، ووضع واعتماد مجموعة من سياسات تنظيمية شاملة للقطاع البحري للدولة. وكذلك وضع وبدء التنفيذ لخطة شاملة متكاملة للتدقيق على الموانئ البحرية في الدولة تنفيذاً للمتطلبات الدولية، بما يحقق الأمن وحماية البيئة البحرية.

كما قامت الهيئة ببذل جهود لتوفير أفضل السبل لحياة كريمة للملاحين على متن السفن الوطنية الإماراتية أو السفن الأجنبية الزائرة للمياه والموانئ الإماراتية.

جانب من الحضور خلال الإحاطة الإعلامية (من المصدر)

توفير أفضل السبل لحياة كريمة للملاحين على متن السفن الوطنية والزائرة

بلحيف النعيمي

«الهيئة» عملت على جعل الدولة مركزاً إقليمياً لتقديم المساعدة لبناء القدرات البحرية

استكمال وضع مسودة تحديث القانون البحري ليتماشى مع متطلبات التطور في هذا المجال

الاتفاق مع موانئ أبوظبي لتكون المسؤول عن إعداد المركز الوطني الملاحي

Industry

Publication	Al Khaleej
Page	1
Date	01/04/2019
Value ($)	347.78000000000003

بدء تطوير مجمع الطاقة والتحلية في جبل علي بمليار درهم

دبي: «الخليج»

قامت «الإمارات العالمية للألمنيوم»، وكل من «مبادلة للاستثمار» و«دوبال القابضة»، رسمياً أمس، بوضع حجر الأساس لمجمع متطور لإنتاج الطاقة ومحطة لتحلية المياه بتكلفة مليار درهم في مصهر «الإمارات العالمية للألمنيوم» بجبل علي.

ومن المتوقع أن تخفض محطة الطاقة الجديدة ذات الكفاءة العالية انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن توليد الطاقة في مرافق الإمارات العالمية للألمنيوم بجبل علي بواقع 10% تقريباً.

كما يُتوقع أن تبلغ نسبة خفض الانبعاثات لكل طن من الألمنيوم المُنتج بجبل علي، والذي يتضمن توليد الطاقة وصهر الألمنيوم، إلى نحو 7%.

(ص 3)

Publication	Al Khaleej
Page	1
Date	01/04/2019
Value ($)	347.78000000000003

بمليار درهم.. بالاشتراك مع «مبادلة» و«دوبال»

«الإمارات للألمنيوم» تبدأ إنشاء مجمع الطاقة والتحلية في جبل علي

دبي: «الخليج»

قامت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم وشركة مبادلة للاستثمار وشركة دوبال القابضة، رسمياً أمس بوضع حجر الأساس لمجمع متطور لإنتاج الطاقة ومحطة لتحلية المياه بتكلفة مليار درهم في مصهر الإمارات العالمية للألمنيوم بجبل علي.

وتعدّ شركة الإمارات العالمية للألمنيوم أكبر شركة صناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة خارج قطاع النفط والغاز، وهي مملوكة بشكل مشترك لكل من شركة «مبادلة» و«دوبال القابضة».

المحطة الجديدة تخفض الانبعاثات 10%

تحسين كفاءة توليد الطاقة في مرافق جبل علي

الطاير والقبيسي والمسؤولين خلال وضع حجر الأساس

أقيمت مراسم وضع حجر الأساس بحضور كل من سعيد محمد الطاير، نائب رئيس مجلس إدارة دوبال القابضة، ونائب رئيس مجلس إدارة الإمارات العالمية للألمنيوم، وخالد القبيسي عضو مجلس إدارة الإمارات العالمية للألمنيوم الرئيس التنفيذي لقطاع صناعة الطيران والطاقة النظيفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شركة «مبادلة».

ومن المتوقع أن تخفض محطة الطاقة الجديدة ذات الكفاءة العالية انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن توليد الطاقة في مرافق الإمارات العالمية للألمنيوم بجبل علي بواقع 10% تقريباً. كما يُتوقع أن تبلغ نسبة خفض الانبعاثات لكل طن من الألمنيوم المُنتج بجبل علي، والذي يتضمن توليد الطاقة وصهر الألمنيوم، إلى نحو 7%.

وكانت كل من شركة «مبادلة للاستثمار» و«دوبال القابضة» قد أسستا مشروعاً مشتركاً يهدف إلى تطوير مجمع الطاقة الجديد. وتعتزم «الإمارات العالمية للألمنيوم» شراء ما ستنتجه المحطة لمدة 25 عاماً بعد بدء تشغيلها.

وستتولى شركة «سيمنز» الألمانية تركيب التوربينات الغازية العاملة بنظام الدورة المُركبة طراز (إتش كلاس) في وحدة الطاقة الجديدة، وهي التوربينات الأولى من نوعها في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما يُعتبر المشروع أول مشروع في قطاع صناعة الألمنيوم العالمي يبادر إلى استخدام توربينات الغاز طراز (إتش كلاس) من صنع سيمنز، حيث تُعد هذه التوربينات تقنية رائدة في توليد طاقة الكهرباء بكفاءة وفعالية.

وقال سعيد محمد الطاير، نائب رئيس مجلس إدارة دوبال القابضة، ونائب رئيس مجلس إدارة الإمارات العالمية للألمنيوم: «يرسخ هذا المشروع مسيرة التنمية المستدامة في واحدة من أهم الصناعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما ينسجم مع رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة في تعزيز ريادة دولة الإمارات عالمياً من خلال مبادرات ومشاريع تمتاز بكفاءة لتوليد الطاقة وتحلية المياه. كما يدعم المشروع أهداف مئوية الإمارات 2071 التي ترسم الطريق نحو مستقبل أكثر إشراقاً لأجيالنا القادمة، وتعزز مكانة الدولة لتكون أفضل دولة في العالم. والآن وقد وضعنا حجر الأساس، فإننا نتطلع إلى تطوير هذا المشروع بنجاح».

وقال عبدالله كلبان، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم: «نحن سعداء بوضع حجر الأساس لهذا المشروع المهم الذي سيُفضي إلى تحسين كفاءة توليد الطاقة في مرافق شركتنا بجبل علي، ما سيوفر التكاليف ويحد من الانبعاثات البيئية. وينصبّ تركيزنا الآن على التشييد الآمن للمشروع وصولاً إلى تشغيل محطة الطاقة في نهاية المطاف بما ينسجم مع خططنا».

وبمجرد تشغيل محطة الطاقة الجديدة، سيتم تجهيز 5 توربينات احتياطية من التوربينات الأقدم والأقل كفاءة والأصغر حجماً، ولن تُستخدم إلا في حالات الطوارئ.

ومن المتوقع أن تساعد محطة الطاقة الجديدة الأكثر كفاءة في التقليل من انبعاثات أكاسيد النيتروجين المنبعثة من مرافق الإمارات العالمية للألمنيوم بجبل علي بما نسبته 58%، وتعتبر أكاسيد النيتروجين، التي تنبعث أيضاً من محركات السيارات، بهدف تحسين جودة الهواء على الصعيد المحلي.

Publication	Al Ittihad
Page	6
Date	01/04/2019
Value ($)	2170.9

إعادة ترشح الإمارات لـ«المنظمة البحرية الدولية»

إطلاق «المركز الوطني للمعلومات الملاحية» قبل نهاية العام

محمد الأمين (أبوظبي)

أعلن معالي الدكتور عبد الله بلحيف النعيمي، وزير تطوير البنية التحتية، رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية، إطلاق مشروع المركز الوطني للمعلومات الملاحية والبحرية، قبل نهاية العام الحالي، وإدخال تعديلات على القانون البحري تخدم جلب الاستثمار، وذلك في إطار اعتماد مجموعة التوجهات والمؤشرات الرئيسة لقياس التطور البحري في الإمارات العربية المتحدة، وتطوير الرقابة على شركات النقل البحري والملاحة لزيادة الكفاءة والجودة في المعلومات البحرية.

وكشف، خلال إحاطته الإعلامية أمس في فندق دوسط ثاني بأبوظبي، عن إعادة ترشح الإمارات لمجلس المنظمة البحرية الدولية عن الفئة (ب)، مشيداً بالإنجازات التي تحققت خلال الفترة 2018–2019 من عضوية الدولة في مجلس المنظمة، وتعزيز مكانة الدولة على الخريطة البحرية.

وأشار إلى أن الاجتماعات السنوية للحكومة الاتحادية التي عقدت نوفمبر الماضي، أسفرت عن مؤشرين مهمين لقطاع النقل البحري، أولهما إنشاء المركز الوطني الملاحي، إذ تم الاتفاق مع موانئ أبوظبي أن تكون المؤسس والمسؤول عن إعداد المركز تحت مظلة الهيئة؛ وتم تكليف فريق مسؤول عن الموضوع، والتنسيق جار مع جميع الموانئ للمساهمة في إعداد المركز، لافتاً إلى أن موقع المركز لم يتم تحديده إلى الآن.

أما المؤشر الثاني، فيرتبط بإعداد استراتيجية وطنية للنقل البحري، تتضمن العمل مع جميع الجهات الاتحادية بالدولة والمؤثرة والمتأثرة بالقطاع البحري، ليكون لديها مؤشرات خاصة بالقطاع البحري في خططها الاستراتيجية لتحفيز نمو القطاع كوجود قوانين للاستثمار البحري، وتشجيع التأمين البحري في الهيئة الاتحادية للتأمين، واهتمام أكثر بالتعليم البحري والصناعة البحرية، بما يجعل القطاع البحري يتحرك كقطاع اقتصادي متكامل لا يقتصر على دور الهيئة فقط في مجال التشريعات.

ولفت إلى توقيع اتفاقية مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري التابعة لجامعة الدول العربية في مصر لكي تفتح فرعاً لها في إمارة الشارقة، إضافة لأكاديمية أبوظبي البحرية التي تم إنشاؤها بالتعاون بين أستراليا وموانئ أبوظبي، وتقدم حالياً دورات تدريبية، علاوة على كليات التقنية العليا التي تطرح تخصص النقل البحري، وتضم عدداً من الطلاب.

وأكد أن أهمية هذه التوجهات تتركز في خلق فرص استثمارية مجدية لعدد كبير من أصحاب المصلحة في الاستثمار البحري، وبناء خططها ووضع سياساتها في الإدارة والتشغيل، وتعظيم إمكانات والعوائد الاقتصادية لقطاع النقل البحري، بما يرفع من مساهمته في الدخل الوطني مستقبلاً.

وأشار إلى أن الهيئة عملت خلال العام 2018 على جعل الدولة مركزاً إقليمياً لتقديم المساعدة في بناء القدرات البحرية، وتعزيز عمل الإدارات البحرية في الجانب البشري وتدريب المختصين وزيادة عدد الخبراء البحريين في منطقة البحر المتوسط والخليج العربي، من خلال رفع عدد الموانئ الإماراتية الأعضاء المعتمدة في لوائح منظمة الصحة العالمية من 8 في عام 2016 إلى 12 في عام 2017، وزيادة عدد الموانئ المهيأة بأنظمة الموانئ الآمنة بيئياً، وتوفير مرافق الاستقبال لأنواع مخلفات السفن والمياه العادمة كافة من 10 مرافق في عام 2017، إلى 18 مرفقاً عام 2018، موزعة على جميع موانئ الدولة واعتمادها من المنظمة البحرية الدولية.

واستكملت الهيئة وضع مسودة تحديث القانون البحري ليتماشى مع متطلبات التطور في المجال البحري، إنجاز إصدار العديد من القرارات التنظيمية لقطاع النقل البحري، ووضع واعتماد مجموعة من سياسات تنظيمية شاملة للقطاع البحري للدولة. وكذلك وضع وبدء التنفيذ لخطة شاملة متكاملة للتدقيق على الموانئ البحرية في الدولة تنفيذاً للمتطلبات الدولية، بما يحقق الأمن وحماية البيئة البحرية.

كما قامت الهيئة ببذل جهود لتوفير أفضل السبل لحياة كريمة للملاحين على متن السفن الوطنية الإماراتية أو السفن الأجنبية الزائرة للمياه والموانئ الإماراتية.

جانب من الحضور خلال الإحاطة الإعلامية (من المصدر)

توفير أفضل السبل لحياة كريمة للملاحين على متن السفن الوطنية والزائرة

بلحيف النعيمي

«الهيئة» عملت على جعل الدولة مركزاً إقليمياً لتقديم المساعدة لبناء القدرات البحرية

استكمال وضع مسودة تحديث القانون البحري ليتماشى مع متطلبات التطور في هذا المجال

الاتفاق مع موانئ أبوظبي لتكون المسؤول عن إعداد المركز الوطني الملاحي

Publication	Al Khaleej
Page	8
Date	01/04/2019
Value ($)	1912.78

تشمل 59 متدرباً من موظفي «اقتصادية دبي» والجهات الاتحادية

تخريج 3 دفعات من الدبلوم المهني للرقابة التجارية

خريجو دفعات العام 2018 من الدبلوم المهني

سامي القمزي: يعزز الإنتاجية واستدامة الأعمال

عبدالله الفلاسي: نموذج شامل ومتكامل لضمان الكفاءة

دبي

«الخليج»

شهدت دائرة التنمية الاقتصادية في دبي، بالتعاون مع معهد دبي لتنمية الموارد البشرية، أمس تخريج 3 دفعات من برنامج الدبلوم المهني للرقابة التجارية للعام 2018، الدبلوم الأول من نوعه على مستوى المنطقة، والذي يُعنى بإعداد جيل من الموظفين المؤهلين بالمعارف والقدرات والمهارات الأساسية لتنفيذ جميع المهام الوظيفية لوظيفة الرقابة والتفتيش وحماية المستهلك في إمارة دبي، وفق أفضل الممارسات المتبعة عالمياً، الأمر الذي يساهم في حماية مصالح أصحاب العلامات التجارية، وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة لزاولة النشاط الاقتصادي في إمارة دبي.

وقام سامي القمزي، مدير عام اقتصادية دبي، وعبدالله الفلاسي، مدير عام دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي بتخريج المشاركين وتسليم الشهادات إلى 59 متدرباً من موظفي اقتصادية دبي وعدد من الجهات الاتحادية المشاركة في الدبلوم، وجرى ذلك خلال حفل خاص أقيم في فندق هوليداي إن فيستيفال سيتي – دبي، بحضور مسؤولين من اقتصادية دبي ومؤسساتها، ودائرة الموارد البشرية لحكومة دبي ومعهد دبي لتنمية الموارد البشرية.

وبهذه المناسبة، قال سامي القمزي: «بدأ الدبلوم المهني للرقابة التجارية، الذي أطلقته اقتصادية دبي، مسيرته بالتعاون مع معهد دبي لتنمية الموارد البشرية في العام 2017، بهدف إعداد نخبة من الموظفين المؤهلين بالمعرفة والقدرات والمهارات الأساسية، لتنفيذ جميع المهام لوظيفة الرقابة والتفتيش وحماية المستهلك بكفاءة وإنتاجية عالية في إمارة دبي، وبالتالي تعزيز السمعة التجارية لإمارة دبي باعتبارها بوابة لاستدامة الأعمال وتنافسيتها عالمياً».

وأضاف القمزي: «نكرم اليوم 3 دفعات من خريجي العام 2018، ومن ضمنهم موظفون من الجهات الحكومية الاتحادية، ومن المتوقع أن تشهد مشاركة العديد من الجهات الحكومية وشبه الحكومية، وكذلك عدد من جهات القطاع الخاص، للانتساب في الدبلوم خلال العام 2019، وهذا وإن دل فإنه يدل على الدور الذي يلعبه البرنامج في تنمية الحس الأمني والإلمام لدى الموظفين بقوانين ممارسة الأعمال وحماية للمستهلكين والملكية الفكرية».

وعلى صعيد متصل، قال عبدالله الفلاسي: «يقدم معهد دبي لتنمية الموارد البشرية نموذجاً تدريبياً شاملاً ومتكاملاً، إلى جانب تطوير البرامج التدريبية وضمان الكفاءة واستيعاب المفاهيم الجديدة، والتقنيات والمنهجيات بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وقام المعهد بالتنسيق والتعاون مع العديد من دوائر حكومة دبي، بتصميم برامج تعليمية حسب احتياجات كل دائرة، من أجل تعزيز كفاءة موظفي حكومة دبي». وأضاف الفلاسي: «يوفر الدبلوم المهني للرقابة التجارية «الذي أطلقته دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي، بالتعاون مع اقتصادية دبي نجاحاً بارزاً، وها نحن نشهد اليوم حفل تخريج كوكبة جديدة من الموظفين من هذا الدبلوم الذين حرصوا على المشاركة والحصول على شهادة معتمدة تعزز من كفاءتهم، وترفع من خبراتهم في مجال عملهم، إذ تحرص حكومة دبي على الارتقاء بمعايير الأداء الحكومي».

Publication	Al Ittihad
Page	6
Date	01/04/2019
Value ($)	1225.92

استعراض خطط الدولة في القمة العالمية للأغذية بميونيخ

تحديات الأمن الغذائي مسؤولية الجميع

دبي (الاتحاد)

شاركت معالي مريم بنت محمد المهيري، وزيرة دولة للأمن الغذائي في فعاليات القمة العالمية للأغذية (Global Food Summit) المنعقدة في ميونيخ، ألمانيا في دورتها لعام 2019، بهدف عرض جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في ملف الأمن الغذائي محلياً وعالمياً، والإشادة على أهمية دور الدولة كلاعب رئيس عالمياً في مجال الأمن الغذائي. وحلت معالي مريم المهيري كضيفة شرف للقمة العالمية للأغذية 2019 الذي يجمع العديد من الباحثين والقطاع الخاص، وصناع القرار في المجال الغذائي من مختلف دول العالم. وألقت معاليها الكلمة الرئيسة في القمة حول الأمن الغذائي المستدام من خلال الحلول التكنولوجية الممكنة التي ترتبط بتحديات توفير الغذاء في المستقبل مثل زيادة السكان ونقص المياه وزيادة التحضر وتغير السلوك، وركزت على أن هذه التحديات تتجاوز دور الحكومات، وأنها التي تولتها الدولة لموضوعات استخدام الطاقة المتجددة وتدوير وإعادة استخدام المياه والتوسع في إنتاج واستخدام بدائل الطعام كجزء من أهداف تصميم وتشكيل المستقبل.

وتطرقت معالي مريم المهيري بعرض سريع لأهم الأهداف التي تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيقها في مجال الأمن الغذائي، بما يتّسق مع أهداف التنمية، من خلال استراتيجية لتطوير وتطويع التكنولوجيا لتوفير الغذاء في بيئة صحراوية، وتعزيز الأمن الغذائي القائم على الابتكار، مؤكدة أن العمل على تحقيق هذه الأهداف، يتطلب تضافر جهود القطاع الحكومي والخاص والجهات البحثية، محلياً ودولياً.

كما أشادت بقرار صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بتخصيص مبلغ مليار درهم لدعم الحزم التحفيزية لاستقطاب الشركات العالمية المتخصصة في البحث والتطوير

مريم المهيري خلال إلقاء الكلمة الرئيسة للقمة (من المصدر)

ترحيب بالتعاون مع الجامعات ومتاحف العلوم الطبيعية ومراكز الأبحاث الألمانية

في التكنولوجيا الزراعية. وبعد مناقشة أبرز مشروعات الباحثين من جامعتي ميونيخ وبايرويت ومتحف بوتوبيا للعلوم الطبيعية وعلوم الحياة ومركز أبحاث التعاونيات الزراعية التابع لمؤسسة رايف أيسن في مجال إنتاج الغذاء، رحبت معالي مريم المهيري بالتعاون مع هذه المراكز البحثية للاستفادة من تجاربها.

وخلال زيارتها لميونيخ، التقت معالي مريم المهيري معالي ميشائيلا كانيبر، وزيرة الدولة للزراعة والغذاء والغابات في بافاريا، لمناقشة أوجه التعاون في المجالات المتعلقة كافة بالغذاء ونوعيته، وبرامج التوعية التي يجري بثها، خاصة بين الأطفال والشباب لزيادة وعيهم بأهمية نوعية الغذاء وعلاقته بالصحة، وتشجيعهم على الاهتمام على التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال.

وجالت معالي وزيرة الدولة للأمن الغذائي، وعبدالباسط محمد المرزوقي، القنصل العام، في المقر الرئيس لمجموعة شركات بايوا BayWa الرائدة في مجال التقنية الزراعية الحديثة، حيث تمت مناقشة أهم المشاريع البحثية المستقبلية والتطبيقية في ألمانيا، وتم استعراض مشروع البيوت الخضراء الذي تنفذه الشركة في العين بالشراكة مع مجموعة الظاهرة، وشرح الإمكانات الكبيرة المتوائمة مع التوجه الاستراتيجي للدولة في تطوير الإنتاج المحلي المستدام الممكن بالتكنولوجيا. وفي اليوم الختامي، قامت معالي مريم المهيري بزيارة كلية فاينشتيفان المتخصصة في الأبحاث الزراعية التطبيقية.

وفي ختام الزيارة، تم إطلاع معالي مريم المهيري والقنصل العام على معامل أبحاث الجامعة وآليات تحويل نتائج البحوث إلى تكنولوجيا عملية قابلة للتبني على نطاق تجاري.

Publication	Al Khaleej
Page	4
Date	01/04/2019
Value ($)	717.29

المنظمة العالمية للمناطق الحرة تبحث مكافحة التجارة غير المشروعة

دبي:

«الخليج»

التقى وفد من المنظمة العالمية للمناطق الحرة برئاسة الدكتور محمد الزرعوني، رئيس المنظمة العالمية للمناطق الحرة، وضم رؤساء 20 منطقة حرة من مختلف أنحاء العالم، بفريق عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الخاص بمكافحة التجارة غير المشروعة، بهدف التشاور حول مدونة قواعد السلوك الرامية لجعل مناطق التجارة الحرة خالية من الأنشطة الإجرامية مع الحفاظ على قدرتها التنافسية ضمن سلسلة القيمة العالمية.

واستعرض وفد المنظمة العالمية للمناطق الحرة معاييرها الخاصة بإدارة المناطق الحرة كنموذج متوافق مع إطار معايير منظمة الجمارك العالمية لتأمين وتيسير التجارة العالمية، واتفاقية تسهيل التجارة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.

ومن جانبه، قدّم فريق عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاص بمكافحة التجارة غير المشروعة خلال الاجتماع الذي عُقد في باريس، مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمناطق التجارية الحرة الخالية من الأنشطة الإجرامية إلى وفد المنظمة العالمية للمناطق الحرة، واتفق الطرفان على السبل الكفيلة بالجمع بين النموذجين ضمن مدونة قواعد سلوك مشتركة تهدف لضمان سلامة وأمن المناطق الحرة.

وتوفر مناطق التجارة الحرة مزايا ضريبية وإعفاءات تنظيمية أخرى بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اقتصاداتها المضيفة وتعزيز التبادل التجاري. وتؤدي حوالي 2200 منطقة للتجارة الحرة حول العالم، والتي توفر قرابة 70 مليون فرصة عمل، حالياً دوراً محورياً في تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي إلى الكثير من الدول حول العالم.

وقال الدكتور محمد الزرعوني: «تلعب المنظمة العالمية للمناطق الحرة دوراً فاعلاً في المساعدة على تصميم قواعد الشفافية والرقابة التي تندمج بشكل سلس ضمن الممارسات الحالية للشركات في جميع المناطق الحرة، انطلاقاً من كونها جهة عالمية تلتزم بتحويل المناطق الحرة إلى منصة للتنمية والازدهار الاقتصادي والاستدامة».

Publication	Al Khaleej
Page	5
Date	01/04/2019
Value ($)	912.9200000000001

تفاهم بين سوق أبوظبي العالمي و«هاينان»

مذكرة تفاهم بين الإمارات والصين لتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي

خلال توقيع الاتفاقية

أبوظبي

«الخليج»

أعلنت حكومة مقاطعة هاينان وسوق أبوظبي العالمي، عن توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين الصين والإمارات، من خلال منطقة هاينان للتجارة الحرة، والمنطقة المالية الحرة التابعة لسوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي في أبوظبي.

وجاءت هذه الخطوة استكمالاً لمقررات المؤتمر السنوي للمنتدى بوآو الآسيوي لعام 2019، بوصفه التعاون المالي والاقتصادي الأول من نوعه، بين حكومة مقاطعة هاينان في الصين ومنطقة الشرق الأوسط.

وتم التوقيع على مذكرة التفاهم من قبل تشن ياتج، للدير العام لمكتب الرقابة المالية والتنظيم التابع لمقاطعة هاينان، وكالفين فو، رئيس مكتب تمثيل سوق أبوظبي العالمي في الصين، بحضور ليو سيجوي، الأمين العام للجنة مقاطعة هاينان التابعة للجنة المركزية للحزب الحاكم في الصين، رئيس اللجنة الدائمة لمجلس الشعب عن مقاطعة هاينان، وريتشارد تنج، الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي.

وأقيم الحفل في مقاطعة هاينان الصينية على هامش منتدى بوآو الآسيوي في 28 مارس 2019. وتعتبر مذكرة التفاهم مرجعاً رسمياً لكلتا الجهتين، يمكنهما الانطلاق منها للعمل عن كثب في ما يخص الجوانب الرئيسية، كتوسيع آفاق القطاع المالي وتطويره في منطقة هاينان للتجارة الحرة، وتطوير البنية التنظيمية والمالية والتجارية وهيكلها العام في منطقة التجارة الحرة، ومبادرات الاستثمار والتمويل المشتركة بين البلدين، دعماً لمبادرة الحزام والطريق، والدعم التشريعي وتسوية النازعات من سوق أبوظبي العالمي، وتطوير التبادل المشترك في منطقة التجارة الحرة، وتمكين الإدراج التبادل للمنتجات المالية.

وقال ريتشارد تنج، الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي: «تمثل هذه الاتفاقية شهادة جديدة تبرهن على عمق الشراكة الاستراتيجية والتحالف القوي بين قادة الإمارات والصين.

Publication	Al Khaleej
Page	2
Date	31/03/2019
Value ($)	652.0899999999999

1,7 مليار درهم تجارة رأس الخيمة مع الاتحاد الأوروبي في 2018

رأس الخيمة:

عدنان عكاشة

كشفت غرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة عن حجم التجارة البينية غير النفطية، بين الإمارة ودول الاتحاد الأوروبي، خلال العام 2018، الذي وصل إلى 1,7 مليار درهم.

وأكد محمد مصبح النعيمي، رئيس مجلس إدارة الغرفة، حرصها على توفير الدعم للمستثمرين من الاتحاد الأوروبي، وتعزيز شراكاتهم الاقتصادية مع المستثمرين الإماراتيين، ترجمة للأهداف الاستراتيجية لرأس الخيمة، والاتحاد الأوروبي، في دعم نمو الأعمال وتوفير بيئة استثمارية دافعة للنمو الاقتصادي في الإمارة، ودولة الإمارات إجمالاً، فيما يضم الاتحاد الأوروبي أكثر من 500 مليون مستهلك.

واستعرض النعيمي أبرز مؤشرات التعاون التجاري بين الإمارات ودول الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أن دول الاتحاد الأوروبي تشكل أكبر شريك تجاري للدولة في العالم، وبلغ إجمالي التبادل التجاري غير النفطي بين الجانبين خلال 2017، أكثر من 75 مليار دولار، تمثل نحو 15% من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للدولة، خلال هذا العام. وبلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين في أول 9 أشهر من 2018، أكثر من 47 مليار دولار، وتحتل الإمارات المرتبة الـ 12 عالمياً في قائمة أكبر الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي.

جاء ذلك خلال لقاء عقدته الغرفة، في مقرها، بالتعاون مع هيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية، ومكتب الاستثمار والتطوير، ومدينة رأس الخيمة الملاحية بحكومة رأس الخيمة، مع وفد أوروبي رفيع المستوى، ضم 34 ممثلاً لحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، برئاسة روبرت ستوراسي، رئيس مجموعة العمل لمجلس الاتحاد الأوروبي لشؤون الشرق الأوسط، ودول منطقة الخليج.

Publication	Al Khaleej
Page	4
Date	01/04/2019
Value ($)	1173.75

على هامش مشاركة وفد الدولة في قمة الاستثمار بكاتمندو

الإمارات تبحث التعاون مع نيبال في البنية التحتية

أبوظبي: «الخليج»

شارك وفد رسمي وتجاري من دولة الإمارات العربية المتحدة في قمة نيبال الدولية للاستثمار 2019 بالعاصمة النيبالية كاتمندو، حيث ترأس الوفد عبد الله بن أحمد آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، وشارك فيه مجموعة من رجال الأعمال وممثلي الشركات الاستثمارية في الدولة، منها مجموعة شرف، وهسيكو العالمية للتجارة العامة، وشبكة CEO Club.

بحث عبد الله آل صالح خلال الزيارة سبل تطوير مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين دولة الإمارات وجمهورية نيبال في عدد من القطاعات ذات الاهتمام المشترك، وذلك خلال لقائه عدداً من الوزراء في الحكومة النيبالية على هامش المشاركة في القمة.

وبحث عبد الله آل صالح مع محمد اشتياق راي، وزير التنمية الحضرية بنيبال، فرص التعاون وتبادل الخبرات بين البلدين في مجال البنية التحتية المستدامة. وأشار آل صالح خلال الاجتماع إلى أهمية استكشاف فرص التعاون في مجال المدن الذكية في نيبال، فيما أكد اشتياق راي حرص بلاده على تحسين نوعية البنية التحتية في نيبال مع إعطاء الأولوية لمفاهيم الاستدامة، مؤكداً تطلع نيبال إلى تبادل الخبرات وتعزيز الشراكة مع الجانب الإماراتي لاستكشاف مختلف المشاريع والفرص التنموية. واختتمت أعمال قمة نيبال للاستثمار بتوقيع مذكرة تفاهم بين مجموعة شرف بدولة الإمارات، يمثلها صلاح شرف المدير التنفيذي للمجموعة، ومجموعة تشودري نيبال كشريك محلي في مجال البنية التحتية اللوجستية، وتحديداً لتطوير مشروع المجمع اللوجستي متعدد الوسائط.

عبد الله آل صالح خلال أحد لقاءاته في نيبال